

الظواهر الأونوماستيكية وأثارها في سيرورة التنشئة الاجتماعية

محمد الحامدي

(باحث في التواصل وعلم الاجتماع)

الملخص: إنجليزية/فرنسية

The Onomastic phenomena occupy vast areas within the cultural patterns of human groups. What made it necessary is the need to communicate through the identification and classification of objects, persons and beings of all kinds and natures. It's a process of organizing the world of living and saving it from its stagnant state towards institutionalizing the human experience in details.

For this reason, every social system attempts to maintain its cohesion and continuity by valuing its cultural characteristics and promoting its symbolic virtues. It is not surprising to find a noticeable presence of the system of labels within the process of socialization as it becomes a pattern directed at the making of examples and reproducing cultural models that go hand in hand with the individuals' presence and their deeds and daily behaviours, which makes this system appear as an ideological discourse of all characteristics.

Les phénomènes onomastiques occupent de vastes étendues au sein des schémas culturels des groupes humains, rendus nécessaires par la nécessité de communiquer par l'identification et la classification d'objets, de personnes et des êtres de toutes sortes et de toutes formes, afin d'organiser le monde de la vie et de le sortir de son existence brute en vue d'institutionnaliser l'expérience humaine dans ses moindres détails.

Pour cette raison, chaque système social cherche à maintenir sa cohésion et sa continuité en valorisant ses composantes culturelles et en promouvant ses biens symboliques. Il n'est pas surprenant de constater ici que la présence notable du système onomastiques dans le processus de socialisation devient un modèle destiné à l'industrie des représentations et de la reproduction des modèles culturels associés à l'existence des individus, à leur actions et leur comportement quotidien, en conséquence les système onomastiques apparait comme un discours idéologique de toutes les spécifications.

تحتلّ الظواهر الأونوماستيكية مساحات شاسعة ضمن الأنساق الثقافية للأفراد والجماعات البشرية، وهي ضرورة تملّيها الحاجة إلى التواصل من خلال تحديد وتعيين

الأشياء، والأشخاص، والكائنات على أختلاف أشكالها وطبائعها، إنها عملية تنظيم لعالم العيش وإخراجه من وجوده الغُفل، في اتجاه تنظيم التجربة الإنسانية المعيشة التي تتميز التّعقيد والفرادة، وذلك في إطار ترسيم إحداثيات تحيل إلى الواقع والانتماءات والتصنيفات، وبالتالي تبدو عملية الإسماء بمثابة إعادة إنتاج للواقع وتشكيله، بصيغة تتيح للإنسان إمكانية معرفة هذا الواقع، وفهمه، والسيطرة عليه، من أجل استيعابه وفقا لمختلف الانشغالات والدوافع التي توجه أفعاله وسلوكاته في إطار علاقة تفاعلية مركّبة بين الدّوات ومحيطها الاجتماعي والطبيعي.

تبعاً لذلك، تتحول التّسميات إلى شبكة لا متناهية من المعاني، التي تُوثّقها الرموز والعلامات والصور والإحالات، حيث تتقاطع الأبعاد الإنسانية بمختلف مكوناتها النفسية والاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، والدينية، والروحية.

لقد تنازع علماء اللغة كثيراً في طبيعة الاسم، وأوجه العلاقة التي يمكن أن تجمع بينه وبين المُسمى، ويمكن أن ندرج هذه الإشكالية ضمن الجدل الدائر حول مسائل الدال والمدلول، وإمكانات التطابق أو الاختلاف بينهما. ولم يخرج النقاش عن فرضيتين: الأولى تقول بالعلاقة الطبيعية – المنطقية - والثانية تقول بالتواضع الاعتباري القائم على التعاقد والتواطؤ والاتفاق. كما أن موضوعاً من هذا القبيل لم يعد حكراً على علماء اللغة وأهل اللسانيات، بل سيشكل إغراء لتخصصات شتى كالأنثروبولوجيا وحقل علم الاجتماع والسيميولوجيا..، لأن الظواهر الاسمية سوف تخرج من سياقها اللغوي الخالص، في اتجاه مقاربات تستحضر النسق القيمي والثقافي للمجتمع، وذلك بوصفها - الظواهر الاسمية- تنزع نحو إضفاء معنى على الوجود والأشياء، ضمن سيرورة من التمثيلات المصاحبة لأفعال الأفراد والجماعات وسلوكاتهم ومواقعهم، وانتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والعقدية والسياسية، وهو ما يجعل منها خطاباً إيديولوجياً بكلّ المواصفات.

لتسليط الضوء على الظواهر التّسموية، سنحاول في هذه الورقة ملامسة الكيان الماهوي للاسم في بعده الاونطولوجي، ثم التّطرق إلى بيان أهمية التّسميات، والغايات القصوى من الإسماء، وبعد ذلك نقف على وظائف التّسميات وتأرجحها بين التعيين

والتصنيف، دون إغفال أدوارها الجلية والخفية في ترسيخ السلطة وتميرر الإيديولوجيا في إطار علاقة جدلية بأساليب وأنماط التنشئة الاجتماعية، وما يستتبع ذلك من رهانات إيديولوجية للتسميات وعبورها من ثقافة إلى أخرى.

أولاً: في ماهية التسميات والغايات القصوى من الإسماء

إذا كان الاسم يضطلع بأهمية قصوى داخل الوضع البشري، فإن ذلك مرده إلى أن التسمية تُجسد وجهها من أوجه الانتقال الذي عرفه الوجود الإنساني من حالة الطبيعة إلى حالة الثقافة، ومن ثمة فالتسمية لا تنفصل عن الفاعلية البشرية التي تروم التحكم في الطبيعة وإعادة إنتاج الواقع من خلال صيغ رمزية ومقولات تجريدية تضع مسافة بين الذات العاقلة - الذات الإنسانية بوصفها قوة فكرية -، والعالم الطبيعي بمختلف عناصره وموجوداته، ولا تقف الحاجة إلى التسمية عند هذا الحد، بل تمتد لكي ترتبط بالمؤسسات الاجتماعية في سيروراتها التاريخية، وهو ما يقتضي وجود نسق من أنساق التعبير، وهنا يصبح الاسم بمثابة النواة الصلبة التي تقوم عليها الوقائع الاجتماعية في أدق تفاصيلها.

إن الكلمات بما فيها (الأسماء أو الرموز الأخرى)، وعلى حد تعبير (John Searle) تضع جزئياً الأسس والمقومات لخلق الواقع، وذلك من منطلق أن الواقع يحتاج إلى اللغة، فمن المستحيل أن تكون لدينا أشكال أبنية كالنقود والزواج والحكومات والملكية دون وجود صيغ لغوية¹. ومن ثمة فإن الكون الاجتماعي، مشروط بكون لغوي يساعد على وضع أسس الواقع، ذلك أن "الاسم" كمكون من مكونات اللغة، يشتمل بنحو أساسي على كينونات رامزة، لا بد أن يجتمع لها شرطان وهما: ضرورة التمثيل العقلي للأشياء، ثم ارتباط التمثيل بالمؤسسة اللغوية²، إلا أنه ينبغي التساؤل عما إذا كان التمثيل اللغوي بشكل عام والتمثيل الاسمي بشكل خاص، يمثلان الواقع كحقيقة موضوعية أم أن هذا المطلوب يظل بعيد المنال.

¹ - جون ر. سيرل، بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة وتقديم، حسنة عبد السميع، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص: 95.
² - المرجع نفسه، ص: 98.

الواقع هو أن الحديث عن المطابقة أمر يفتقر إلى مسوغ جوهري يكمن أساسا في أن كل تمثيل صادق إنما يقتصر على مظاهر أو وقائع بعينها دون سواها، ذلك أن « خاصية ارتباط الأشكال التي تمثل بها الواقع بمظاهر بعينها مستمدة من أن كل أشكال التعبير إنما تصدر دائما من داخل خريطة لمجموعة مفاهيم بعينها، ومن جهة نظر ما، وإن كان الواقع الموضوعي من الناحية الأنطولوجية ليس له وجهة بعينها »³.

وبالرجوع إلى الدراسات الأنثروبولوجية نجد بأن تقاليد التسمية مسألة قديمة العهد، ذلك أن الشعوب البدائية لا تشد عن قاعدة إدراج الاسم كواسطة أو كأفق لاستيعاب المحيط الطبيعي وبنية المجال والوقائع الاجتماعية، فهذا (Lévi Strauss) في كتابه "الفكر المتوحش"، يعلق على التسميات التي تطلقها القبائل البدائية على مختلف العناصر والأشياء والكائنات الحية والجامدة، معتبرا إياها ضربا من ضروب العلم بالأشياء، بل إنها مدخل أساسي للإمساك بنظام الطبيعة، وإزاحة النقاب عن الأسرار والألغاز التي تكتنفها، إذ أن العديد من الأمثلة المستقاة من مناطق مختلفة في أرجاء المعمور، تؤكد على أن الإنسان البدائي، لم يكن بمعزل عن التفكير المجرد، بل هو منخرط في إنتاج شبكة من الكلمات والأسماء والرموز والعلامات، لتحديد وتوصيف الكائنات على اختلاف أنواعها وطبائعها، دون أن يكون ذلك مقترنا فقط بتحقيق المنفعة المتصلة بتلبية الحاجات البيولوجية والاقتصادية الخالصة، لذلك فإن (Strauss) يعيب على (Malinovsky) ادعاءه بأن اهتمام البدائيين بالأعشاب والحيوانات الطوطمية كان بدافع الجوع الذي يسبب الألم في معدتهم⁴. ومن ثمة فإن تصنيف الطيور والأعشاب والزواحف ومختلف العناصر الطبيعية وتمييزها تبعا لخصائصها، وإطلاق التسميات عليها، « لا يعود لكونها نافعة، بل يتصل الأمر بمتطلبات ذهنية قبل أن يكون إشباعا للحاجات »⁵.

ويمتد التنظيم الاسمي ليشمل المجال الجغرافي، وهو مسعى يروم تأويل طبائع الأرض، وتحديد المواقع، والاتجاهات الأصلية من خلال تسميتها، فبإمكاننا أن نعثر في لغة

³ - المرجع نفسه، ص: 217.

⁴ - Claude Lévi-Strauss, La pensée sauvage, Plan, 1962 Paris, P :6.

⁵ - Ibid, P : 15.

« التوردجا » (Toradja)، على خمسة عشر تعبيراً لتسمية الجهات الأصلية، وهي مطابقة لأعضاء جسد إله الكون (Woensdregt)⁶.

ومن ثمة نخلص إلى أهمية الأسماء والتصنيفات، بوصفها تمثل لدى الشعوب البدائية البذور الجنينية المؤسّسة للعلم، الذي يروم أساساً عقلنة الطبيعة من خلال البحث عن المبدأ والنظام داخل الفوضى الخادعة، التي تبدو على المستوى الظاهري، فلا يكفي أن التسميات الأسطورية والتمثيلات الإنفعالية والسحرية تغدو لأول مرة بلا معنى وبعثية، لكن مع ذلك، فهي تعاود الظهور في مختلف أنحاء العالم، لذلك انشغل (Strauss) كثيراً باكتشاف ما إذا كان هناك نظام خلف هذه الفوضى البادية، وذلك من منطلق أن إدراك المعنى يظل مستحيلاً بدون نظام⁷.

فالنسق الأسطوري، لا يكف عن عملية تمثيل للعالم من أجل فهمه والتحكم فيه، وإنما يكمن الفرق بين العقل البدائي، والعقل المتحضر في أن الأول ظل يستخدم كمية محدودة من الفكر، وذلك تبعاً لطبيعة المواقف الخاصة التي تهتم في لحظة معينة. وفي جميع الحالات تظهر أصالة التفكير الأسطوري في كونه يلعب دور التفكير التصوري، فمن خلال التسميات والتصنيفات والمواقف والصراعات والمغامرات ينصب الفكر البدائي على فهم أو محاولة فهم العالم. وفي هذا السياق، يقول صاحب "الفكر المتوحش" « إنه من الخطأ والمستحيل قراءة الأساطير من وجهة نظر واقعية إمبريقية، إلا أنه من وجهة نظر منطقية، يمكن أن نفهم لماذا يمكن استخدام صورة مستعارة من الخبرة، ووضعها في حالة نشاط، وهذه هي أصالة التفكير الأسطوري أن يلعب دور التفكير التصوري⁸.

من خلال ما سبق، يبدو بأن الحضور المكثف للاسم ضمن الثقافة الإنسانية البائدة، يعكس إلى حد بعيد قوة الفكر البشري على التمثيل، الذي بموجبه يتم وضع مسافة بين الذات والموضوع. إنها محاولة للتحرر من سلطة الأشياء، والانتقال من المحسوس إلى المجرد؛

⁶ - Ibid, P : 223.

⁷ - كلود ليفي ستراوس، الأسطورة والمعنى، ترجمة وتقديم، شاكر عبد الحميد، ط، 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص: 31.

⁸ - كلود ليفي ستراوس، الأسطورة والمعنى، مرجع سابق، ص: 41.

ومن الوجود الغفل أو البهيمي الذي يخضع لقوانين الطبيعة والغرائز، إلى وجود تنبثق فيه الذات كقوة فكرية تحاول إعادة إنتاج الواقع كترميز وفق منطق تصوري، تبرز فيه الفاعلية الإنسانية كإبداع و إعادة خلق وأنسنة العالم ليس فقط كمجال للعيش، ولكن أيضا كمعطى للإدراك والفهم والتحكم والتوجيه.

إلا أن هذا المسعى لم يتوجه فقط نحو عالم الطبيعة، بل نجده حاضرا وبشكل قوي داخل المنظومة الثقافية للكون الاجتماعي بكل تفاصيله، ومن ثمة فإنه يصعب الحديث عن جماعة بشرية بدون أسماء وتسميات، تتدرج انطلاقا من الفرد كوحدة صغرى للاجتماع البشري في اتجاه الوحدات الكبرى التي يزداد حجمها بحسب ارتفاع الحجم الديمغرافي للأفراد والجماعات، ولهذا نصادف أسماء الأشخاص والعائلات والقبائل والعشائر والدول والاتحادات السياسية، ومن ثمة يكون فعل التسمية بمثابة انعكاس لنمط عيش معين، وفق تصورات محددة، تفصح عن الكيفية التي عن طريقها تصل المجتمعات المختلفة إلى وضع وصناعة الأسماء.

والواقع أن نسق التسميات يظل مطبوعا بالاختلاف والتغاير من مجتمع إلى آخر، ومن لحظة تاريخية إلى أخرى، لكن بالرغم من ذلك يُطرح سؤال مُخرج ألا و هو : هل هناك إمكانية للعثور على المشترك والموحد الذي يجمع بين الثقافات المختلفة بخصوص تسمية الأشخاص ضمن الجماعات البشرية المختلفة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تطرح إشكالية منهجية، وبالتالي ضرورة التفكير في المدخل المناسب وذلك للبحث عن "المبدأ" في التسمية (Le principe)، والذي بموجبه نستطيع رد الكثرة المحسوسة إلى وحدة معقولة، تُؤلف بين المُتفرِّق استحضارا لما هو كوني بصورة جوهرية.

في هذا السياق، ومن منظور أنثروبولوجي، يؤكد (LéviStrauss) ضمن كتابه "مدارات حزينة"، بأن تسمية الأشخاص لا تقف عند حدود تعريف الأفراد لتمييز بعضهم عن بعض، وإنما يصبح الاسم وسيلة للتصنيف، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الباحث

الإثنوغرافي يكتشف أن هنود (nambikoina)، يعمدون إلى منع استعمال أسماء العلم، ومن ثمة فإن تعيين الأشخاص يتم بأسماء مستعارة قد تكون برتغالية مثل : (Julio ، José-maria ، luiza) أو ألقاب مثل "أرنوب بري" أو "سكر"، ويعود السبب في ذلك إلى أن الاسم له وظيفة تصنيفية، تعبر عن انتماء معين ينبغي إخفاؤه والتستر عنه⁹، فمن خلال الاسم تتم نمذجة الفرد، وإعادة صياغة موقعه انطلاقاً من تصورات خاصة تكون لها آثار جسدية ونفسية على حد سواء، كما يستند التصنيف إلى ثنائيات ضدية يكون مصدرها هو العالم الخارجي كالكائنات والعناصر الطبيعية، في إطار اختلافات تتصل بالنسق الإدراكي الطوطمي، بحيث يتم نقلها رمزياً على مستوى المورفولوجيا الفردية ذلك إن المجتمع الذي يحدد أبعاده بثنائيات من قبيل: (أعلى /أسفل، سماء /أرض، ليل /نهار...)، ينزع نحو إسقاط وإدماج هذه المتضادات في وضعيات ومواقف اجتماعية وأخلاقية تنطلي على النسق الاجتماعي في دلالاته المختلفة، ويظهر ذلك من خلال تصور ثنائيات كالمهادنة والعدوانية، والسلم والحرب، الخير والشر، النظام والفوضى. فالبعد التصنيفي للأفراد يستمد مرجعيته من تصورات ومعتقدات دينية وأسطورية، يكون لها الأثر البالغ في تحديد الوظائف السياسية للوحدات الاجتماعية¹⁰.

يضيف (Strauss)، أن تصنيف الأفراد ينطلق من عملية تشخيص يتم بموجبها ضمان تمايزهم بحسب مواقع مخصوصة، وهو ما يفصح عن تراتبية اجتماعية تضاهي تراتبية الموجودات التي تؤثت عالم الطبيعة، وفي هذا الصدد يقول: «إن الأفراد لا يُرتبون ضمن مراتب معينة فحسب، بل إن اشتراكهم في مرتبة من المراتب لا يمنع تمايزهم، بحيث يصبح كل واحد منهم يشغل موقعا خاصا يتناسب مع نسق الأفراد من جهة ضمن مرتبة ما، والنسق العام الذي ينتظم داخل مقولات من درجة أعلى»¹¹.

وفي البعد التصنيفي للاسم، تكشف الدراسة التي قام بها (Clifford Geertz) في منطقة "بالي" بالهند، بأن الأنظمة "البالينية" لتعريف الأشخاص تنطوي على إشارة لتحديد

⁹- Claude Lévi –Strauss, *triste tropique* Plon, 1955, p: 326

¹⁰- Claude Lévi-Strauss , *La pensée sauvage* , op.cit, p : 255.

¹¹ - Ibid, 226.

هوية الفرد ، وهي تصنيفات تنهض على مجموعة من الخلفيات المفهومية، التي تتمثل أساسا في قابلية الاسم للاستبدال تبعا لطبيعة الموقف، وفي بعض الأحيان في ارتباط مع الشخص ذاته، كما أن هذه التصنيفات هي المعترف بها ضمن نسق اصطلاحي محدد ومميز، وهذه التصنيفات هي: (1) الأسماء الشخصية، (2) أسماء ترتيب المواليد، (3) مصطلحات النسب والقرابة، (4) الكُنْيَات: استعمال اسم الابن من جهة اسم الأب، (5) الألقاب المتصلة بالمكانة أو الموقع الاجتماعي، وهي أسماء تعكس الانتماء الطبقي، (6) الألقاب العامة، وتعني الألقاب شبه مهنية التي يتلقب بها الزعماء والحكام والكهنة والآلهة¹².

وتحمل الأسماء الشخصية مغزى كبيرا، وذلك بالنظر إلى التراتبية الاجتماعية، ذلك أن التسميات لدى العامة من الناس، غالبا ما تتم صياغتها بطريقة اعتباطية من خلال مقاطع صوتية فارغة من أي معنى، كما أنها لا تستقي دلالتها من مخزون أو سجل يوحى باسم شخص آخر من الأسلاف، أو صديق للأهل أو شخصية مشهورة، هذا في مقابل أسماء السادة التي غالبا ما تُستقى عادة من مصادر سنسكريتية تحيل إلى درجة من الرِّفعة والسُّمو والوجاهة مثل " المحارب الفاضل" أو " العالم الشجاع"¹³.

ويعكس التصنيف المشار إليه، دلالة ثقافية تعكس التراتبية واللامساواة الاجتماعية، بمعنى أن الاسم الشخصي لا ينحصر فقط في تحديد الهوية الشخصية للفرد، وإنما تموقعه الاجتماعي، في إطار جدلية الأنا والآخر على المستوى الرمزي. إلا أنه بالرغم من ذلك تبقى علاقة الفرد باسمه الشخصي مطبوعة بحميمية زائدة.

يمكن أن نلمس التراتبية في الاسم وذلك على مستوى التسميات التي تطلق على المواليد الجدد. وفي هذا الصدد يحظى المولود الأول باسم تكون له دلالة خاصة، إما إحياء لذكرى شخص ميت كالجد مثلا، أو استحضارا لوازع ديني، أو اجتماعي يختلف باختلاف المجتمعات.

¹² - Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures. Basic books, New York, 1973, P: 368.

¹³ - Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures, op. cit, p : 369

ففي منطقة « بالي » الهندية تقترن تسمية المواليد الجدد وفق ضوابط يتم فيها احترام الترتيب بدءا من الولد الأول وما يليه من الإخوة، إذ نجد اسم: ويان (wayan) للطفل الأول في العائلة، و (Njoman) للثاني، و (Made)، و (Nengah) للثالث، ثم (ktut) للرابع، حيث تبدأ الدورة من جديد بالنسبة للطفل الخامس¹⁴.

هذا التصنيف القائم على مرجعية الترتيب، لا يكتسي بعدا نمطيا وإن كنا نعثر في بعض الثقافات على تسميات قارة، تُعتمد كنظام يعكس شكلا من أشكال التمثلات التي يحملها الفاعل الاجتماعي في تدبير الحياة الأسرية على المستوى القيمي والرمزي. ولأجل هذا، فإن منطق التصنيف تحكمه مجموعة من الخلفيات والمبادئ، تظهر على مستوى التمييز بين الجنسين، (عامل الجنس) أو على مستوى التوأم، أو مستوى التردد بين الجنسين، لقد أجرى (Kahombo Mateene) دراسة ميدانية للوقوف على المبادئ التي تحكم اختيارات الأسماء المتعلقة بالأشخاص لدى مجتمعات باندي (Bondus)، فتوصل إلى أن التصنيفات التي تقوم على الجنس تقضي إلى إطلاق تسميات محددة كمثال على ذلك:

ذكر: (Muhindo , Blume, Kalinda)، أنثى، mbaenda , kahindo)
(nyancira، إلا أننا نجد بالمقابل أسماء تطلق على الذكر والأنثى في الوقت نفسه noms)
(mixtes ، وكمثال على ذلك¹⁵ , Shammamba, Malira, laànda bulenda)
(bahani ، هذا الاشتراك في الاسم بين الذكر والأنثى نجده في ثقافات متعددة، ويمكن أن نصادف الظاهرة الاسمية المشتركة في الثقافة العربية، إذ نجد أسماء مثل: صباح، أمل، أنوار، جهاد، نضال، إحسان، بشرى، أزلي... وهي تدل على الجنسين معا، وإن كان استعمالها يجنح لكي يكون مشاعا أكثر لدى الأنثى أو لدى الذكور، إلا أن هذا النموذج من التسمية يفرز إشكالا قيميا ذا بعد أخلاقي، حيث يتساءل الكثيرون عما إذا كان جائزا تسمية المولود بإسم مشترك¹⁶، وذلك درءا لما يمكن أن ينتج عنه من فساد والتباس عندما تتضاءل

¹⁴ - Ibid. p : 370.

¹⁵ - Kahombo Mateene, Quelques principes du choix des noms individuels dans certain société bandus, in, Cahier d'étude africain, V, 13, N°, 50, 1973, P: 358.

¹⁶ - Ibid. P : 359.

الفوارق بين الذكر والأنثى، فالفطرة تميز بين النوعين داخل الجنس البشري وهو تمايز نلاحظه على مستوى الخصائص التشريحية والملامح والسمات العقلية والنفسية والعاطفية والسلوكية، وهذا لا يتعارض مع مفهوم المساواة من حيث الحقوق والواجبات.

أما التصنيفات التي تتم من خلال التسميات (التي تعطى للتوأم) فإنها تحظى بعناية شديدة في جميع المجتمعات، وفي هذا الشأن يقدم (Kahombo) مثالا عن قبائل (Balenga)، والتي تصنف التوائم من خلال تسميات محددة تختلف بحسب الحالات، ففي الحالة الأولى: عندما يتكون التوأم من ذكرين فإن الأول يسمى (Kalubi)، والثاني (Mutuzà)، وفي الحالة الثانية، عندما يتكون التوأم من أنثيين فإن الأولى تسمى (Mpésà) ، والثانية (Mumbya)، وأما الحالة الثالثة والتي يكون فيها اختلاف في الجنس، فيسمى الذكر (Mutuzà) والأنثى (Mpésà) أما المولود الجديد الذي يأتي مباشرة بعد التوأم يسمى (Idumbo) إذا كان ذكرا و (Kabuka) إذا كان أنثى¹⁷.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أن يكون معيار التصنيف قائما على مسألة التعاقب بين الجنسين، ومن ثمة يُعطى اسم محدد للمولود الذكر الذي يعقب الإناث (Muhindo) ، واسم محدد للأنثى التي تعقب عددا معينا من الذكور (kahindo) لدى قبائل (Bahumd)، أما عند قبائل (banyanga)، فالذكر الذي يعقب الإناث يسمى (Mwindo) ، والأنثى التي تعقب الذكور تسمى (Kahindo)¹⁸.

إذا كان مبدأ التصنيف يتحكم بشكل كبير في التعبير عن هوية الأفراد وتحديد وضعياتهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية أو المهنية ودرجة الشرف والوجاهة لديهم ، فإن المبدأ نفسه يمكن سحبه إلى مستوى أعلى، ويتعلق الأمر بتحديد وتصنيف الانتماءات القبلية والعشائرية. ذلك أن الجماعات البشرية عبر التاريخ، ما كانت لتحافظ على اتحادها وتماسكها دون اللجوء إلى التسمية، وهي عملية تفرض نفسها للحفاظ على التمايز.

¹⁷ - Ibid : P : 359.

¹⁸-- Kahombo Mateene, Quelque principes du choix des noms individuels dans certain société bandus.,op, cit, p : 359.

وبالنظر إلى أفراد العشيرة في النظام الطوطمي، نجد بأنهم يحملون اسما يميزهم عن غيرهم، وهنا انطرح سؤال عريض للنقاش: وهو كيف توصل البدائيون إلى أن يُسمُوا أنفسهم أو قبائلهم بأسماء الحيوانات والنباتات أو الجمادات أو غيرها من الأدوات الاصطناعية؟ إن البعد الاجتماعي حاضر بقوة في النظام الطوطمي، ويتجلى ذلك بالدرجة الأولى في وصية يجري التمسك بها وهي: « إن أفراد عشيرة الطوطم هم إخوة وأخوات، مُلزمون بمساعدة وحماية بعضهم، وفي حالة مقتل واحد منهم على يد شخص غريب، تتكفل قبيلة الفاعل بفدية القتل، ويتضامن جميع أفراد عشيرة القتل من أجل المطالبة بالتعويض عن الدم المسفوح، فالروابط الطوطمية أقوى من الروابط الأسرية في مفهومنا المعاصر »¹⁹، وهنا تبدو الطوطمية كنظام ديني واجتماعي في الوقت نفسه، يتمظهر في مستويات من الممارسة الطقوسية والرمزية، حيث لخص (رايناخ) عام 1900 ما يمكن تسميته بالشريعة الطوطمية في اثنتي عشرة مادة، معتبرا إياها كإنجيل للدين الطوطمي، وهنا سنقتصر فيها على ما يخدم العلاقة الكائنة بين المعتقدات الطوطمية، والظاهرة الاسمية²⁰.

إن الأفراد والقبائل يطلقون على أنفسهم أسماء حيوانات طوطمية، لأن الاعتقاد الذي يسود لديهم ينظر إلى الحيوان الطوطم مهما كان خطرا ومخيفا على أنه يدافع عن أعضاء العشيرة ويحميهم، من المعتقد أنه لا يمس بالأذى أعضاء العشيرة التي تحمل اسمه، ولهذا راحت قبائل كثيرة تستخدم صور حيوانات كشعارات لتزيين أسلحتها، كما أن الرجال يعمدون إلى رسمها ووشمها على أجسادهم، وهو ما يوحي لديهم بالأصل والمصير المشترك. إلا أن (Freud)، يذهب مذهباً آخر في تفسير الظاهرة الاسمية، وذلك من خلال إرجاع " الوليمة الطوطمية" إلى استعادة ذكرى الفعلة الإجرامية الجديرة بالتذكر، وهي جريمة قتل الأب من قبل الأبناء، بوصفه يمثل قوة جبارة ومحسودة لكل واحد من زمرة الإخوة، بسبب غيرته واحتكاره جميع النساء وتشريد الأبناء اليافعين، « لقد كانوا يكرهون

¹⁹- سجموند فرويد، الطوطم والطابو، ترجمة بو علي ياسين، ط، 1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 1983، ص: 128.

²⁰- انظر المرجع نفسه، ص: 124.

الأب الذي وقف حجر عثرة جبارة أمام حاجتهم السلطوية ومتطلباتهم الجنسية، لكنهم كانوا يحبونه، كان لا بد أن تظهر عواطف المودة المقموعة وقد حدث هذا بصورة الندم»²¹، وبهذا المعنى أصبح القتل أقوى من القاتل، ومن ثمة أصبحت الطاعة مستدركة، وذلك من خلال عدم السماح بقتل بديل الأب، وهو الطوطم الذي يصبح اسمه مرادفا للقداسة والتبجيل.

من الواضح أن الاسم في هذا المقام، يعبر عن كينونة الأفراد والجماعات، وذلك بالنظر إلى خصائصهم المفردة أو ملامحهم وسماتهم المشتركة، وهو ما يفضي إلى التصنيف والتمايز على مستوى المكونات والانتماءات، ذلك أن كل اسم يمكن أن يُدرس من منظور الإضافة، أو النسبة، أو القرابة، أو التشابه، والتناظر، والتضاد²².

وبصرف النظر عن كل الاعتبارات المتحكمة في عملية الإسماء، كتحديد الجماعات البشرية، أو كتعبير عن مرجعياتها، وخلفياتها النفسية، أو الاجتماعية، أو التاريخية، يظل الاسم مثار جدل وتأرجح على مستوى الفهم والتفسير، وذلك بالنظر إلى حضوره المكثف ضمن النسيج الثقافي لكل المجتمعات والشعوب على اختلاف طبائعها وأنماط عيشها ودياناتها، ولغاتها، وأعرافها وتقاليدها. ومن جهة أخرى يبدو التباين واضحا على مستوى إنتاج وإعادة إنتاج التسميات، بحيث يجد الباحث نفسه أمام ظاهرة لها بعد كوني ينطلى على كل الثقافات، وفي الوقت نفسه ضرورة الاعتراف بأوجه التعارض التي تبدو واضحة على مستوى الأنساق الاسمية، سواء من حيث أشكالها المورفولوجية، أو طبيعة المضامين والحمولات الثقافية والرمزية التي تحبل بها.

ثانيا: الأنساق التسمية، ورهانات والتنشئة الاجتماعية

تندرج عملية الإسماء في صلب عملية التنشئة الاجتماعية، التي تنصبُّ أساسا على نقل الثقافة وتداولها عبر مجموعة من الميكانيزمات، بشكل يسمح للفرد بأن يتفاعل مع الحياة الاجتماعية ويتكيف معها، وذلك من خلال الأدوار والوظائف التي سيقوم بها في

²¹- المرجع نفسه، ص: 170.

²²- إدريس نقوري، علم الأسماء، ط، 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، ص: 129.

المستقبل، إنها على حد تعبير (Denis Coch)، « سيرورة اندماج الفرد في مجتمع ما أو في مجموعة معينة، عبر استبطان كفايات التفكير والإحساس والفعل »²³.

على هذا النحو، يمكن أن نتساءل عن التسميات بوصفها عملاً تربوياً يروم إدماج الأفراد في النسق الثقافي للمجتمع، فما هي الآثار الثقافية التي يخلفها المتن الاسمي في الكون الاجتماعي ؟ وبأي معنى تتحول التسميات إلى أدوات يستطيع – بواسطتها- المجتمع تمرير الخطاب وصناعة التمثلات ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى أن التسميات سواء كانت مرتجلة أو قائمة على مقصدية الفاعلين، تظل مجالاً لتقاطع الأبعاد النفسية والاجتماعية، بل يمكن القول بأن التسمية يمكن أن تستند إلى محددات لا شعورية تفصح عن النزوعات والدوافع المتصلة برغبات الأفراد والجماعات، ومن ثمة فهي واقعة سيكولوجية وفي الوقت نفسه رهان اجتماعي، حيث يكون لها امتداد فعلي على مستوى تنشئة الأجيال .

فالبحت في المبادئ الأساسية التي تتحكم في اختيارات أسماء الأشخاص على سبيل المثال، تنم عن خلفية تعكس رغبة المجتمع في الحفاظ على سيرورته وامتداده في الزمن، من خلال نقل رموزه وعلاماته بشكل يضمن له - المجتمع - التماسك والاستمرارية، فعندما يُسمى المواليد الجدد بأسماء المتوفين من أسلافهم أو حتى الأحياء منهم - الأجداد والآباء- فهذا يدل على عمل يُراد به ومن خلاله إحياء الموتى بشكل ما، و ضمان استمرارية الأحياء في الوجود، والحقيقة أنه إحياء لمنظومة من القيم و المعايير والمثل والتجارب والأحداث التي يراد لها الانبعاث من جديد، لكي يبقى مفعولها سارياً في الكيان الثقافي للمجتمع، فالإنسان ميال بطبعه إلى استبعاد شبح الموت عن تفكيره و إلى إسقاطه من حساباته، وهنا لا نتحدث عن الموت كواقعة فيزيقية فحسب، وإنما موت التجربة الإنسانية بوصفها حدثاً وجودياً يزخر بالدلالات والمعاني.

²³- دنييس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، مرجع سابق، ص: 83.

إن الرغبة في استمرارية المجتمع، و التعلق بالحياة يجعل الناس يميلون إلى ابتداع طرق وأساليب بديلة لضمان تلك الاستمرارية - حتى وإن كانت مطبوعة بالتخيل والاستيهام - من أجل تمجيد الذات بمعناها الفردي والجماعي، و يتم ذلك من خلال تخليد الذوات وترسيخها من خلال النزوع نحو عوالم الأدب والفنون، يقول (Sigmund Freud) في تحليله لقلق الموت كتجربة إنسانية غير سارة: « لذلك كان طبيعياً أن نجهد أنفسنا... بأن نصوغ عالماً من الأدب سواء في الرواية أو المسرح، نتصور فيه شخصيات لا تخشى الموت، وتعرف كيف تختار المنية التي تناسبها، وأخرى لا تخشى الموت بل تختاره لغيرها، وفي الأدب وحده يمكن أن نواجه كل تجارب الحياة، ونخرج منها سالمين، لم تصب منا حياتنا بأي أذى »²⁴، والحقيقة أن الحرص على تخليد الحياة واستمراريتها كـ رغبة إنسانية جامحة يجد دلالة في مجال التسميات أكثر منه في عوالم الأدب.

وعليه نخلص إلى أن تسمية الشخص باسم معين يحيل إلى السجل الرمزي للمجتمع بوصفه خزاناً لمجموع القيم، والمثل والنماذج التي يراد لها أن تتحقق فعلياً على مستوى الهوية الجماعية. ثم إن الحضور المتميز لنظام التسميات ضمن عملية التنشئة الاجتماعية يجرنا من جهة أخرى للحديث عن العلاقة الجدلية بين الاسم في دلالاته السوسيوثقافية، وهنا سوف ننطلق من حقيقة أساسية، وهي أن الأسماء لا تخرج من نطاق العلامة اللغوية، وحيث أن الأمر كذلك، فإن تلك العلاقة لا تنحصر وظيفتها بأي حال من الأحوال في الجانب التواصلية المحض، وإنما ينبغي النظر إليها بوصفها كيانات ووقائع اجتماعية مُحَمَّلة بمتن ثقافي ينهل من الذاكرة الجماعية التي تمتد في الزمن.

وإذا كانت الثقافة هي التي تنتج الاسم، فإن الاسم بدوره ينتج الثقافة ويعيد سبكها في إطار سيروية من التفاعلات التي يتم من خلالها تأويل الكون الاجتماعي وإعطائه معنى، هنا تقترب الفعالية اللغوية بالفعالية الاجتماعية، حيث يصبح من اللازم استحضار البعد الوظيفي للغة بوصفها المجال الطبيعي الذي تتحرك فيه الأسماء وإليه تعود.

²⁴- سيجموند فرويد، الحب والحرب والحضارة، دراسة وترجمة، عبد المنعم الحنفي، ك1، دار الرشاد، القاهرة، 1992، ص: 30.

في هذا الإطار تُجمع كل الدراسات سواء في حقل الأنثروبولوجيا أو علم النفس الاجتماعي، وعلوم التربية على أن الأسرة تمثل البوثة الأولى التي بواسطتها ينصهر الأفراد في النسق الاجتماعي، فمنذ لحظة الميلاد يجد المولود نفسه وجها لوجه أمام جماعة الأسرة، والتي يكون لها الأثر الحاسم في تكوين شخصيته وتوجيهها ونحت معالمها طيلة المراحل العمرية اللاحقة²⁵.

ذلك أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية لا ينحصر دورها في تلبية الحاجيات البيولوجية للطفل فحسب، بل يتم إشباع تلك المتطلبات الحيوية بشكل ينسجم مع المنظومة الثقافية التي تؤثت الفضاء الأسري، بدءا بالمكون اللغوي ومرورا بمختلف العادات والتقاليد والأعراف والأوامر والنواهي في شكل تحفيزات تتراوح بين الثواب والعقاب، وتتمظهر عملية التنشئة الاجتماعية إما بطريقة عمودية والتي تتجه من الأجداد والآباء إلى حفدهم وأبنائهم أو طريقة أفقية من خلال التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين الأبناء أنفسهم .

وتبدأ اللمة الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية من خلال تسمية المواليد، إنها عملية تشكل حدثا خاصا بالنسبة للأسر، بحيث تقترن بطقوس معينة، ومراسيم احتفالية تدخل في إطار ما يسميه الانتروبولوجيون بطقوس الإدماج والعبور، ومن ثم فإن اختيار الاسم تحكمه خلفية معينة لا تكاد تنفصل عن الروح الاجتماعية والثقافية التي تحكم المؤسسة الأسرية، إذ يتم من خلالها ترسيخ مجموعة من القيم ذات دلالات رمزية.

فاختيار الاسم للذكر أو للأنثى يحيل إلى المحدد الجنسي الذي بموجبه يتم توزيع الأدوار والوظائف ومأسسة العلاقات بين الجنسين، وفي هذا الإطار يتحدث (Pierre Boudieu) عن ما يسميه بطقوس التأسيس (Les Rites d' institution)، والتي تتوجه إلى تأسيس الذكورة أو الأنوثة، حيث « تتأصل تلك الطقوس في سلسلة عمليات المفاضلة (Différenciation) الهادفة لدى كل عون، رجلا كان أو امرأة إلى تشديد العلامات الخارجية الأكثر قربا في تطابقها مع التعريف الاجتماعي لتمييزه الجنسي، أو على

²⁵ - Serge Guimond, les groupes sociaux, in, Les fondements de la psychologie Sociale, op.cit, P : 671.

تشجيع الممارسات المناسبة لجنسه في الوقت الذي تمنع أو تثبط فيه التصرفات الغير اللائقة لاسيما في العلاقة مع الجنس الآخر »²⁶.

وعليه نستطيع القول بأن عملية التسمية تعبر عن التحقق الفعلي لإنتاج وإعادة إنتاج القيم والنظم المعيارية، وبلورة الاختلافات والتمييزات بين أفراد المجتمع من خلال ترسيم الحدود البيولوجية والعقلية والنفسية²⁷، تلك التي تعد المقوم الأساسي الذي تتوزع بموجبه الأدوار في الحياة المستقبلية للفاعلين، وهنا يمكن الإشارة إلى أن تلك التصنيفات تنطبع إلى حد بعيد بنوعية المجتمعات من حيث الانفتاح أو الانغلاق، إذ بإمكاننا أن نلاحظ بأن الفرد ضمن الجماعات التقليدية أو المحافظة يكون نسخة شبه مطابقة لمحيطه السوسيوثقافي، بحيث تلعب الأسرة الممتدة أدوارها في تنشئة الأبناء وفق نموذج نمطي، يقوم على الترويض الذي يجعل الفتى يستبطن المعايير والأعراف والمواقف والأدوار والمعارف في إطار برنامج مصمم يتم تنفيذه بشكل آلي، وأنداك تتقوى علاقات التقليد والتبعية، في حين تتقلص حدة الهيمنة مع الأسرة النووية المرتبطة بالمجتمعات الصناعية المنفتحة، حيث تقوم التنشئة الاجتماعية على منطق تفاعلي يتسم بالمرونة في إطار مسار تكيفي مع مواقف وأوضاع جديدة، يتوجه الفرد من خلالها إلى تشغيل موارده المعرفية ومواقفه المعيارية الذاتية وتجاربه الخاصة بشكل يؤدي إلى تكيف سلوكه على أفضل وجه مع خياراته المفضلة ومع مصالحه كما يدركها²⁸.

نخلص إذن إلى أن اختيار الاسم من قبل الفاعلين الأسريين - أباء، وأمهات، وأجداد أو إخوان كبار - غالبا ما يتم استمداده من الإطار المرجعي، والبنية الثقافية المهيمنة على المؤسسة الأسرية، بدءا من الاسم العائلي في اتجاه الأسماء الشخصية، بحيث يتم استحضار النسق الرمزي بكل مكوناته، وأبعاده ودلالاته، وذلك من أجل ترسيخ مجموعة من القيم والمثل التي تساهم في تشكيل هوية الأفراد، بشكل يسمح لهم بالاندماج داخل الجماعات التي

²⁶- بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة، سلمان قعفراني، ط1، المنظمة العربية للترجمة والنشر، بيروت، 2009، ص: 48.

²⁷- Pierre Bourdieu, Le Rites comme actes d'institution, in, Actes de la recherche en Sciences Sociale, V, 43, N°, 43, 1982, P : 58.

²⁸- خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص: 50-51.

ينتمون إليها . فالأسماء المقترحة للمواليد، سواء كانت مرتجلة أو قائمة على مقصدية واعية، تظل دائما مشحونة بتطلعات ومنتظرات، لا تتفصل أبدا عن التطلعات العامة التي يتوق إليها المجتمع ككل.

لكن هل تستأثر المؤسسة الأسرية وحدها بعملية التنشئة من خلال الأسماء؟ جوابا عن هذا السؤال يمكن القول بأن الأسرة وبالرغم من أدوارها الحاسمة في مجال التربية الأولية للنشئة ، نجد مؤسسات أخرى لها نصيبها في الاضطلاع بهذه المسؤولية ، حيث تبدو المهمة مشتركة مع مؤسسات أخرى تحظى بالفاعلية في هذا المجال ، وهنا نخص بالذكر المؤسسات التربوية. فكيف تساهم المدرسة على وجه الخصوص في نقل الثقافة وترسيخ القيم وتداول التجارب والمثل العليا للمجتمع بواسطة الأسماء والتسميات؟

جوابا عن هذا التساؤل ، يمكن القول منذ البداية بأن المدرسة، تُعد امتدادا للوظائف التربوية التي تقوم بها الأسرة، ولكن في سياق آخر، يخضع لتدابير وإجراءات تنسم بالعقلنة والتخطيط المسبق الذي يقوم به الفاعلون التربويون في إطار ما يعرف بالاستراتيجيات البيداغوجية، بحيث يتم تصريف المثل العليا للمجتمع، وفلسفة الدولة بشكل عام ضمن مناهج تعليمية تروم تربية المواطن وتنشئته وإعداده للمستقبل، بما ينسجم مع تلك المثل في إطار مشاريع تحقق التنمية، من خلال توزيع الأدوار، والوظائف، وترسيخ الحقوق والواجبات وتطوير الكفايات ، بحيث يكون الهدف النهائي، هو بلورة قيم مشتركة لدى الأفراد لتحمل المسؤولية والنهوض بأعباء المجتمع، وفي الوقت نفسه مراعاة الشروط النفسية والاجتماعية والتاريخية والثقافية التي توطر الأفراد والجماعات ، خاصة عندما يكون المجتمع مزيجا مركبا من الثقافات الفرعية، أو الانتماءات الإثنية، والتغايرات على مستوى الخارطة اللسانية.

فالمدرسة تحاول جمع هذا الشتات، وصهر تلك التمايزات بشكل يضيف على المجتمع نوعا من الانسجام والتلاحم الذي يضمن الوحدة والهوية المشتركة، بحيث تصبح المدرسة مجالا لتقاطع الاجتماعي، مع السياسي والتاريخي، في إطار وحدة لا تقبل الانقسام²⁹.

في هذا الإطار يمكن للملاحظ أن يكتشف وبدون عناء، بأن المدرسة كفضاء تربوي تؤثته بنية رمزية من الأسماء التي تتمظهر على مستويين وهما، الاسم الذي تحمله المؤسسة التربوية في الواجهة، ثم الأسماء المبنوثة في المنهاج الدراسي، وهنا سوف تكون الفرصة سانحة لبيان الأثر النفسي والاجتماعي والتربوي التي تخلفه الأسماء لدى المتعلمين، إنه أثر يحصل داخل المؤسسة وخارجها استنادا إلى بدهة مفادها أن المدرسة لا توجد في عزلة عن محيطها السوسيوثقافي، بل ينبغي الإقرار بإشعاعها وتأثيرها الواضح على كل ما يحيط بها، خاصة ونحن نعلم بأن الأسماء المثبتة على واجهة المؤسسات تحمل خطابا موجهها لزبناء المدرسة (المتعلمون) ولغيرهم في الفضاء العمومي الخارجي.

إن فحص هذه التسميات من جهة دلالتها، يجعلنا نقر بأن الاسم لا ينحصر دوره في تحديد وتعيين المؤسسات التعليمية كعمل تقني يُسعف على تدبير الموارد المؤسساتية، وتوزيعها في النفود الترابي للوزارة الوصية، وإنما يتعدى ذلك إلى مستوى العمل التربوي الذي يخضع لأطر مرجعية تنسجم مع فلسفة الدولة، والتي بموجبها يحصل تصور استباقي لمواطن الغد، والقيم الأخلاقية والسياسية والإنسانية التي ينبغي أن يتشبع بها، كما أن تدبير هذه الأسماء يظل دائما مرتبطا بمختلف التحولات التي يشهدها المجتمع، خاصة فيما يتعلق بمجموعة من المفاهيم كمفهوم السلطة، ومفهوم الهوية الوطنية، وما يتعلق بتدبير الشأن الديني، ولعل هذا هو ما يبرز استبدال مجموعة من الأسماء والتي تعكس مرحلة مهمة من تاريخ المغرب، ألا وهي ما بات يُعرف بـ"الانتقال الديمقراطي" أو "طي صفحة الماضي" أو "ما بعد سنوات الرصاص"، إذ تم الإفراج عن مجموعة من الأسماء التي كانت محضورة إلى عهد قريب، بوصفها كانت رموزا للمعارضة ضمن الأحزاب السياسية

²⁹ - Serge Guimond, les groupes sociaux, in, Les fondements de la psychologie Sociale, op.cit, P : 672-673.

اليسارية، وكمثال على ذلك أسماء بعض المناضلين والحقوقيين، مثل "عبد الرحمن اليوسفي" و"المهدي بن بركة" و"أحمد بن زكري" وغيرهم..

إن تطعيم المتن الاسمي المدرسي بهذه الأسماء وغيرها، ينم عن إستراتيجية تنشئية تستجيب لأشكال التغير التي يعرفها المجتمع، والتي ينبغي نقلها وتداولها بين الأجيال لكي تصبح مكونا من المكونات الأساسية للهوية الجماعية .

من جهة أخرى تظهر أهمية الأسماء في التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال المكانة التي تحتلها ضمن المقررات والبرامج المدرسية، وفي هذا السياق يحتوي المنهاج الدراسي على مجموعة من الموارد الثقافية التي يتم نقلها للفئات من المتعلمين ، إذ يُفتح الباب على مصارعيه لتمرير نسق رمزي من الأسماء (أسماء الأعلام : رموز وطنية تاريخية ، أسماء المواقع والمعالم والآثار الفنية والأدبية ، أسماء الأعياد الوطنية والدينية ...) التي تؤثت المواد الدراسية من نصوص قرائية ، ومتون تاريخية وأدبية وفنية ودينية ، والتي يتم اختيارها وانتقاؤها بعناية، إذ ينبغي أن تكون تلك الأسماء والرموز- وان اختلفت من حيث سياقاتها فانه ينبغي أن تلتقي في نقطة أساسية ، وهي انسجامها مع المرجعية الثقافية التي تؤطر المجتمع، وبالتالي فهي أسماء تنهل من السجل التاريخي والسياسي والديني والحضاري، وفي الوقت نفسه استبعاد الأسماء التي تتعارض مع المقومات الأساسية للروح الوطنية .

وليس يقتصر البعد التنشئي للأسماء داخل مجال المؤسسة الأسرية والفضاءات المدرسية ، بل يمتد الأمر ليطال الفضاءات العمومية ، تلك التي تتقاطع فيها شبكة من النماذج التسموية ، والتي تجسد خطابا قائما بذاته يسهم في نقل رسائل مفعمة بالقيم والمبادئ والاتجاهات والتصورات بحيث يصبح المتلقي: - المرسل إليه - في الشارع العمومي، والحدائق ، والأسواق ، والأحياء ، والملاعب..، مضطرا للتفاعل معها بشكل أو بآخر، وإن كان ذلك التفاعل يختلف بحسب الشرائح الاجتماعية ومستواهم الثقافي والعلمي .

يمكن أن نلاحظ البعد التنشئي للتسميات في مجال آخر، يكون له الأثر البالغ في تمرير القيم وأنماط السلوك وطرق الإحساس، ألا وهو مجال الأمثال السائرة، والأقوال المأثورة، فالمتأمل في الأمثال سواء كانت فصيحة أو عامية، يكتشف مدى الحضور اللافت للأسماء (مشتركة، وأعلام)، إذ يتم توظيفها من قبل الأفراد والجماعات، إما للتعبير عن موقف معين أو التخفيف من البلوى أو السخرية أو لامتداح سلوك ما، وفي جميع الحالات تكون تلك الأمثال « باعثة على العمل ومُؤمّنة للسلوك الإنساني، أو تكون مُضيئة للاهتمام بها في معترك الحياة، بما تتضمنه من توجيه أو تنبيه، وذلك لأن أمثال كل أمة هي خلاصة تجاربها، وسجل وقائعها وتعبير عن الحياة في السراء والضراء »³⁰.

في هذا السياق، تطالعنا الأمثال بعدد من أسماء الأعلام التي أصبحت تتردد على كل لسان إلى يومنا هذا مثل: "سِنَمَار" الذي يحيل إلى سوء الجزاء، و"عرقوب" الذي يُضرب به المثل عن خلف المواعيد، و"حليمة" لاشتتار الأمر واقتضاه، والعودة إلى العادة القديمة: "وما يوم حليمة بسر" أو "عادت حليمة إلى عاداتها القديمة" و"براقش" التي جنت على أهلها و"جُهينة" الذي عنده الخبر اليقين و"المُعیدی" الذي تسمع به خير من أن تراه و"حنين" تعبيرا عن الفشل وخيبة المسعى. وليس الأمر يتعلق فقط بأسماء الأشخاص وإنما نجد الوظيفة نفسها عند ما يتعلق الأمر بأسماء المواضع "المواقع" (Les noms de lieu) و"الأسماء المشتركة" (Noms communs)³¹.

عموما، إن القول بالعلاقة الاعتبارية بين الدال والمدلول في مجال التسميات، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحجب عنا حقيقة أساسية، وهي تأثر الأسماء بالأنساق الثقافية التي تنشأ ضمنها، وهي بذلك تقدم لنا تعبيرا صادقا عن حياة الشعوب وعاداتها ومعتقداتها، وإذا كانت عملية التسمية تبدو ظاهريا بأنها مطبوعة بالارتجال والعشوائية، فهذا لا يعني أنها مفصولة عن سياقاتها الثقافية وخلفياتها النفسية، والاجتماعية، وحتى

³⁰- محمود إسماعيل صيني وناصر مصطفى عبد العزيز ومصطفى أحمد سليمان، معجم الأمثال العربية، ط1، مكتبة لبنان، 1992، ص: ع.

³¹-Slimane Amrani, Notes sur les occurrences des noms communs, noms de lieux et noms de personnes dans un corpus de proverbes, in, Des Noms et des Noms, Publication de la Faculté des lettres, Oujda, N°, 26, Année, 1999, P : 95.

الجغرافية، ولهذا فإن المتن الإسمي يشكل وثيقة تاريخية أو مادة معرفية، يمكن أن يستعين بها كل من المؤرخ والسوسيولوجي وعلماء الأنثروبولوجيا والسيميولوجيا لدراسة حياة الشعوب ومعرفة تفاصيلها وسبر أغوار نظمها وأنماط عيشها.

ولما كانت التسميات تختلف من حيث مبناها ومعناها، فإنها تختلف أيضا تبعا لأصولها ومرجعياتها، التي تتراوح بين حقول مختلفة كالعوامل البيئية، ومجالات الأسطورة، الدين، السياسة، الأخلاق، الزمن، المهنة، العيب، الجمال، الحيوان، النبات، الطير، الكواكب، الزمن، المدن وغيرها، وكل ذلك يتصل على نحو حميمي بالكون الثقافي للمجتمعات البشرية.

فلا أحد يستطيع أن ينكر أن الإنسان ابن بيئته، ذلك أن المكونات الطبيعية للمجال الجغرافي على سبيل المثال تترك آثارها الباصمة على الأفراد سواء على مستوى خصائصهم الجسمانية، أو ملامحهم النفسية، والاجتماعية، ولأجل هذا فإن "البقاع تؤثر في الطباع"، ومن ثمة نلاحظ بأن العديد من الأسماء تكون مرجعيتها مُستقاة من البيئة الطبيعية مثل أسماء الكواكب، والنجوم، والصخور، والحيوان، والطير، والنبات، والهوام، والبحر وغيرها.

في هذا الإطار أفرد "ابن قتيبة" بابا خاصا لهذه الظاهرة، فالمُسَمَّون بأسماء النباتات، مثل شجرة: واحدة الشقر، وهو شقائق النعمان، وعلقة: واحدة العلقم، وهو الحنظل، وقتادة: واحدة القتاد، وهو شجر له شوك، ومن أسماء الطير نجد: الهيثم وهو فرخ العقاب، ومن أسماء الهوام نجد: جُنْدَب وهي الجرادة، هذا بالإضافة إلى أسماء طبيعية أخرى مثل: شمس، وقمر، بحر، صخر، وتكون التسمية هنا ضربا من المحاكاة لعناصر الطبيعة بما يمكن أن تحمله من دلالات كالقوة أو الرهبة أو الجمال أو المكر أو الفأل الحسن³².

وهنا يذكر "ابن فارس" في باب الأسماء التي تسمى بها الأشخاص على المجاورة والسبب أن «تسمية العرب أبناءها بكلب وقرد ونمر وأسد، فذهب علماءنا إلى أن العرب

³² - ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط 1، دار الفكر، بيروت، 1999، ص: 54-59.

كانت إذا وُلد لأحدهم ابن ذكر سماه بما يراه أو يسمعه، أو بما يُتفأل به، فإن رأى حجرا أو سمعه تأول فيه الشدة والصلابة والبقاء والصبر، وإن رأى ذئبا تأول فيه الفطنة والمكر والكسب، وإن رأى حمارا تأول فيه طول العمر والوقاحة، وإن رأى كلبا تأول فيه الحراسة وبُعد الصوت والإلف، وعلى هذا يكون جميع ما لم نذكره من هذه الأسماء³³ .»

خاتمة:

إن الناظر إلى الظواهر التسموية على اختلاف حقولها الدلالية، ومرجعياتها الثقافية، يلاحظ بأنها نصوص تسهم إلى حدّ بعيد في تأنيث الخرائط الرمزية للمجتمعات البشرية، وتُضفي عليها أشكالا لا حصر لها من المعاني والإحالات، وهو ما يجعل منها متنا يمكن اعتماده كمادة خصبة لمرصد العلوم الإنسانية والدراسات الاجتماعية بجميعة تخصصاتها.

وحيث إن الأنساق الأونوماستيكية تتمظهر بوصفها كيانات لغوية، فهذا يكسبها بعدا تواصليا يغطي مساحات شاسعة من العلاقات بين الأفراد والجماعات، بل ويمتد إلى مستوى التثاقف بين الحضارات. ولا يقف الأمر عند حدود التّواصل، بل إن المتن التسموي بوصفه حمولة معرفية، ينهض بمهمة أنطولوجية تعكس تموقع الفاعل الاجتماعي في العالم من حيث تصويره للذات وللآخر ضمن سيرورة الوقائع والمواقف القصوى للوجود. وداخل هذا النسق يمكن أن نقرأ حصيلة التغيرات والتحويلات التي تصيب الكون الاجتماعي.

في هذا السياق تتحول الكائنات الأونوماستيكية إلى منتج إنساني تتضاف إليه قيمة رمزية، شأنه في ذلك شأن بقية المنتجات الأخرى، سواء كانت مادية أو لا مادية، بحيث يمكن اعتبارها رأسمال يشكل ضربا من ضروب الخيرات الرمزية، هذه الأخيرة التي تعكس درجة الوعي الاجتماعي، وقدرته على المنافسة في السوق الثقافية العالمية. فالظواهر التسموية تصبح مادة للتلقّي والاستهلاك بحسب قوانين العرض والطلب.

لأجل هذا فإن كل نظام اجتماعي يسعى إلى الحفاظ على استمراريته وتماسكه من خلال تثمين مقوماته الثقافية والرمزية، وهنا لا غرابة في أن نجد ذلك الحضور الباصم

³³ - أحمد ابن فارس، الصاحب: في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص: 57.

للتسميات ضمن المتن التربوي الذي تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على نقله وتصريفه عبر الأجيال. إلا أنّ ذلك لا يمكن ان يحجب حقيقة أساسية، ألا وهي طغيان ذلك التّماهي الشّديد مع المتن الإيديولوجي المُهيمن، بوصفه خطابا براغماتيا آمرا، يسعى دائما إلى صناعة نماذج ثقافية قادرة على إنتاج وإعادة إنتاج مفهوم معين من السلطة، واحتكار القدر اللازم من الموارد الرّمزية التي يتمّ تسويقها على نحو يستجيب لطبيعة ذلك المفهوم، سواء من حيث مرجعياته أو رهاناته وآفاقه.

¹ - أحمد ابن فارس، الصّاحبي: في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص: 98.

المراجع

- بورديو بيير ، الهيمنة الذكورية، ترجمة، سلمان قعفراني، ط، 1، المنظمة العربية للترجمة والنشر، بيروت، 2009.
- خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحدائق للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
- ستراوس كلود ليفي ، الأسطورة والمعنى، ترجمة وتقديم، شاكِر عبد الحميد، ط، 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986.
- سيرل جون ر. ، بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة وتقديم، حسنة عبد السميع، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- صيني محمود إسماعيل وناصف مصطفى عبد العزيز ومصطفى أحمد سليمان، معجم الأمثال العربية، ط1، مكتبة لبنان، 1992.
- ابن فارس أحمد ، الصحابي: في فقه اللغة العربية ومساائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج، ط، 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- فرويد سجموند ، الطوطم والطابو، ترجمة بوعلي ياسين، ط، 1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 1983.
- فرويد سجموند ، الحب والحرب والحضارة، دراسة وترجمة، عبد المنعم الحنفي، ك1، دار الرشد، القاهرة، 1992.
- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط، 1، دار الفكر، بيروت، 1999.
- كوش دنيس ، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، ط، 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.
- نفوري إدريس ، علم الأسماء، ط، 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014.

- Claude Lévi –Strauss, *triste tropique*, Plon, Paris, 1955.
- Claude Lévi-Strauss, *La pensée sauvage*, Plan, Paris, 1962.
- Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures*. Basic books, New York, 1973.
- Kahombo Mateene, *Quelque principes du choix des noms individuels dans certain société bandus*, in, *Cahier d'étude africain*, V, 13, N°, 50, 1973, (356-362).
- Pierre Bourdieu, *Les Rites comme actes d'institution*, in, *Actes de la recherche en Sciences Sociale*, V, 43, N°, 43, 1982, (58-63)
- Serge Guimond, *les groupes sociaux*, in, *Les fondements de la psychologie Sociale*, Gaëtan Morin Éditeur, Québec, 1994, (655-695).
- Slimane Amrani, *Notes sur les occurrences des noms communs, noms de lieux et noms de personnes dans un corpus de proverbes*, in, *Des Noms et des Noms*, Publication de la Faculté des lettres, Oujda, N°, 26, Année, 1999, (65-112).

